# منهجية البحث وإشكالية التأصيل للاقتصاد الكلي الاسلامي

## *Research Methodology and the Problem of Rooting of Islamic Macroeconomics*

**أ.د. محمد فرحي**[1]
المدرسة العليا للتجارة –الجزائر
m_ferhi@esc-alger.dz

تاريخ الاستلام: 14 /2022/06 تاريخ القبول: 08 /2022/10 تاريخ النشر: 11 /2022/11

**الملخص** :
تنطلق هذه الورقة البحثية من ملاحظة انعدام تعريف متفق عليه للاقتصاد الاسلامي وضعف الدراسات التي تعنى بالاقتصاد الكلي من منظور اسلامي، وترجع هذه الظاهرة الى غياب منظور اسلامي للاقتصاد الكلي ومنهجية التأصيل للموضوع، وبذلك فهي تقترح إعادة النظر في منهجية تناول موضوع الاقتصاد الكلي على ضوء المنظور الاسلامي الشمولي. ولا تجزم الورقة على ان ما تتضمنه هو المنظور الاسلامي بل تقترح مدخلا قد يكون حقل اثراء ومناقشة للبحث المعمق.
**الكلمات المفتاحية:** الاقتصاد الكلي، المنظور الاسلامي، المنهجية، التأصيل، التحليل النظمي، السنن الكونية.

***Abstract***:
*This research paper starts from noting the absence of an agreed definition of Islamic economics and the weakness of studies dealing with macroeconomics from an Islamic perspective. holistic; The paper does not assert that what it contains is the Islamic perspective, but rather suggests an entry that may be a field of enrichment and discussion for in-depth research.*
***Keywords****: Macroeconomics, Islamic perspective, methodology, rooting, systemic analysis, universal norms.*

**مقدمة:**

لم تكن الحياة البشرية لتخلو يوما من المعاملات الاقتصادية، حيث أن النشاطات الاقتصادية ملازمة للإنسان أين ما حلّ ورحل. فظاهرة الاستهلاك مثلا لصيقة به منذ لحظة ولادته وحتى قبل ذلك، وهي بذاتها تدعو للإنتاج والتبادل.

ويتميّز مضمون المعاملات وشكلها وحجمها من مجتمع لآخر بحسب ما يسوده من عقائد وتصورات للحياة، فضلا عن مستوى التقدم الذي أحرزه.

ولم تظهر الدراسات الاقتصادية، في العالم المعاصر، كعلم مستقل إلا في القرن التاسع عشر مع انتشار النظرية الكلاسيكية، حيث أصبح ينظر الى أن السلوك الاقتصادي يعتمد على العقلانية أكثر من غيره من السلوكيات الأخرى، وبالتالي يمكن إخضاعه لقواعد قابلة للدراسة و القياس.

لكن بالنظر الى مختلف الحضارات منذ آدم عليه السلام، عرفت الإنسانية نشاطات اقتصادية مختلفة وتبادلات متنوعة وأفكارا متعددة، عملت أحيانا على التمييز بين أنواع الحضارات البشرية والحضارة الاسلامية. غير أن وجود مثل تلك الأفكار الاقتصادية لم يكن يعني أن هناك علم اقتصاد بالمعنى المحدد للعلم، لافتقارها الى منهجية وادوات بحثية. ويعتبر موضوع الاقتصاد الاسلامي من المواضيع المتأخرة في مجال البحث والمناقشة، حيث لا يرى بعض الباحثين فرقا بينه وبين فقه المعاملات. ويذهب البعض الاخر الى ضرورة ادماج القيم والاخلاق على المتغيرات الاقتصادية للتوصل الى اقتصاد اسلامي. بينما ينفي آخرون وجود علم اقتصاد اسلامي له موضوعاته ومنهجية دراسته ونتائجه الخاصة.

[1] المؤلف المرسل: فرحي محمد، m_ferhi@esc-alger.dz

وتتفادى هذه الورقة البحثية مناقشة فكرة هل الاقتصاد الاسلامي علم او ليس كذلك؟ وفكرة ان الاقتصاد الاسلامي لا يكون الا في مجتمع اسلامي او ليس من الضروري؟ في حين تتبنى البحث في اسباب تلك الاختلافات وتذهب الى ان مرجعها يعزى بالدرجة الاولى الى مشكلة تأصيل منهجي في مجال تناول الحياة الاقتصادية بالدراسة وذلك خاصة عندما يتعلق الامر بالبعد الكلي للمتغيرات الاقتصادية، و عليه تطرح الاشكالية التالية:

**اشكالية البحث:**

تميزت مناهج تناول دراسة الظواهر الاقتصادية الكلية بين المدرسة التقليدية، والمدرسة الماركسية، والمدرسة الكينزية، والمدرسة النقدية، والمدرسة النمساوية ... الخ. اذ لكل منها مبادئ وتصور للحياة، وطرق وادوات تحليلية، تمكنها من استخلاص نتائج ورسم سياسات اقتصادية كلية. بينما يجد الباحث في موضوع الاقتصاد الكلي من منظور اسلامي تشتتا فكريا واستعارات لأدوات البحث المختلفة، مما قد يربك استخلاصه للنتائج ويعطل السياسات المتبناة.

لذلك تثير هذه الورقة الاشكالية التالية: لماذا – مع قلة الكتابات في الاقتصاد الكلي من منظور اسلامي– يجد الباحث اختلافات في طريقة تتناول الموضوع؟

وللإجابة على هذه الاشكالية تناقش الورقة الفرضية التالية:

**فرضية البحث:**

تتبنى هذه الورقة فرضية وحيدة للدراسة، يمكن صياغتها على النحو التالي: يفتقد البحث في الاقتصاد الكلي من منظور اسلامي الى وجود مدرسة مستقلة بمنهجية تحليلية وادوات علمية خاصة.

**اهداف البحث:**

تهدف هذه الورقة الى:

- تشخيص اشكالية البحث في الاقتصاد الكلي من منظور اسلامي من جهة،
- ومحاولة الربط بين منهجية البحث والتأصيل العلمي لموضوع الاقتصاد الكلي من منظور الاسلامي، من جهة ثانية. وبذلك تكمن اهميتها في العناصر التالية:

**اهمية الدراسة**

تستمد هذه الدراسة اهميتها مما ستحتويه من عناصر ضرورية لتحقيق الهدفين اعلاه. وبذلك فهي تتضمن:

– لفت انتباه الباحثين الى افتقار الساحة العلمية لوجود مدرسة مستقلة لدراسة الظواهر الاقتصادية الكلية من منظور اسلامي،

– اقتراح منهج التحليل النظمي كمدخل تأصيلي للاقتصاد الكلي من منظور اسلامي في اطار ما تتضمنه الثقافة السننية الشاملة، من تكامل بين تصور فكري وتفسير للظواهر وتحليل للأحداث واستخلاص للنتائج و بناء للسياسات.

– تمثل هذه الدراسة دعوة للباحثين لإعادة النظر في منهجية تناول موضوع الاقتصاد الكلي من منظور اسلامي على ضوء منظومات السنن الكونية الناظمة للحياة، ويعتبرها الباحث فسيلة في حقل الاثراء والمناقشة للبحث العلمي المتخصص والمعمق.

وعليه تتناول الورقة حيثيات هذا الموضوع من خلال الفقرات التالية:

المحور الاول: نشأة وتطور البحث في الاقتصاد الاسلامي

المحور الثاني: منهجية البحث في الاقتصاد الاسلامي

المحور الثالث: التوجه نحو القضايا الكلية في الاقتصاد الاسلامي

المحور الرابع: اختلاف مناهج البحث في الاقتصاد الكلي الاسلامي

المحور الخامس: المدخل الى منظور إسلامي لتأصيل الاقتصادي الكلي

**المحور الأول: نشأة وتطور البحث في الاقتصاد الاسلامي**

يثير مفهوم الاقتصاد الاسلامي جدلا واسعا بين الباحثين سواء من حيث موضوعه[1] او من حيث منهجية تناوله، وقد لا يسع المجال هنا الى دارسة ذلك الاختلاف وترجيح وجهات النظر الى موضوع الاقتصاد الاسلامي، لكن سيقتصر البحث على ماهية الموضوع وما تقتضيه منهجية دراسته.

**أولا: مفهوم الاقتصاد الاسلامي:**

تتضمن كلمة اقتصاد سلوك الأفراد والمؤسسات في مجال استغلال الموارد المختلفة من اجل إنتاج السلع والخدمات وكيفية توزيعها. ويشير هذا التعريف المختصر الى أن النشاط الاقتصادي يتضمن سلوك الإنسان باتجاه استغلال الموارد، وكيفية تخصيص ما تم إنتاجه بين الاستخدام والاستهلاك، للوصول إلى الأهداف المرسومة، وفي اختيار قنوات صرف المخصصات وضمان وصولها الى مستحقيها.

ويقصد بالاقتصاد الاسلامي سلوك الافراد والهيئات المتعلق باستغلال الموارد وتوزيع مخرجاتها واستعمالاتها في المجتمع، بناء على تعاليم الاسلام. ويضيف هذا المفهوم الى سابقه أبعادا، أهمها:

- تصور السلوك الاقتصادي وكيفية تحديد معالمه استنادا الى العقيدة الدينية، وهو ما يعرف بالمذهب الاقتصادي،
- استخراج المبادئ والقواعد العامة التي تحدد الإطار الشرعي للسلوك الاقتصادي، وهو ما يدخل تحت النظرية الاقتصادية،
- استخدام المبادئ والقواعد العامة في تنظيم مختلف مجالات النشاط الاقتصادي أي النظام الاقتصادي.

ويرجع الباحثون في هذا المجال الى استخدام الأدوات والطرق العلمية من استقراء واستنباط وقياس، وذلك أيضا اعتمادا على مختلف المصادر والمراجع التي تعنى بذات الموضوع. وبذلك يمكن وصف وتحديد مجال علم الاقتصاد الاسلامي.

**ثانيا: تاريخ البحث في الاقتصاد الاسلامي**

بناء على المفهوم السابق يعتبر علم الاقتصاد الاسلامي من العلوم الحديثة نسبيا مقارنة الى العلوم الشرعية الأخرى. فقد اهتم الباحثون الأوائل بعلوم القرءان وعلوم الحديث والسير والتراجم منذ العصور الأولى للحياة الاسلامية، فحددوا موضوع البحث ومعالمه وأدواته وطرقه في كل مجال، في حين لم تظهر أدوات علم الاقتصاد الاسلامي ومنهجية وطرق البحث فيه إلا بصورة تدريجية منذ حوالي أربعة عقود، رغم أن مبادئه وأصوله قد تضمنتها النصوص الشرعية مع ظهور مفهوم الدولة الاسلامية[2].

لقد ظلت الحياة الاقتصادية لدى المجتمعات الاسلامية تخضع في مختلف مجالاتها للقواعد الشرعية، فكانت العقود التي تحكم الاستثمار والادخار والتجارة والصناعة والزراعة وتدير مختلف التعاملات بين الافراد و الهيئات تحكمها النصوص الشرعية. ويلجأ الى الاجتهادات الفقهية فيما يستجد من احداث. بل كان بعض الفقهاء يستبق الاحداث ويفترض وقائع يرجح لها حلولا.

ومع توسع رقعة الدولة الاسلامية وتشعب نشاطات الانتاج والتبادل والاستهلاك والحاجة الى التمويلات، شعر ولاة الامور بالحاجة الى مراجع و دواوين تضبط تصرفات الافراد والمؤسسات في مجال الحياة الاقتصادية، فكان كتاب الخراج لأبي يوسف الأنصاري (182 هـ) بأمر من هارون الرشيد ثمّ كتاب الاموال لابي عبيد القاسم بن سلاّم الهروي (157 هـ- 224 هـ ./774 م - 838 م)، فاتصف هذا الانتاج بالقلة من جهة وضيق مجال البحث من جهة اخرى، فضلا عن انعدام التصور النظري للاقتصاد الاسلامي.

ثالثا: تطوير البحث في الاقتصاد الاسلامي

نشأ البحث في الاقتصاد الاسلامي بعد النكبات الاستدمارية التي تعرضت لها معظم الدول الاسلامية، حيث عند سقوط الخلافة الاسلامية سنة 1924 ضعفت الأمة سياسيا واقتصاديا وسهل على المستدمر احتلالها بلدا بلدا، وشرع في تطبيق مفاهيمه ونظمه بدلا من مفاهيم ونظم الاسلام. فعمل على تشجيع الملوك والرؤساء والأمراء على الاقتراض بفوائد فاحشة لإنشاء مشاريع مختلفة.

فكان من نتائج هذه السياسة استنزاف أموال المسلمين، إغراق الملوك والرؤساء في الديون المقترضة، سيطرة طبقة المرابين من اليهود على أموال البلاد الاسلامية، ومنه على اقتصاداتها، تشريع القوانين لحماية أموال المرابين بما يقتضي تقنين الفائدة الربوية إلى درجة أصبحت

تحكم بها المحاكم، وإنشاء البنوك الربوية للإشراف على العمليات بالإضافة الى العمل على غرس المبادئ العلمانية في أذهان الحكام وغيرهم (فصل الدين عن الدولة) وإقناع أصحاب الأموال بعدم استثمارها داخل البلاد الاسلامية بحجة فقدان استقرار الامن فبها، وانعدام الإمكانيات والطاقات التي تستوعب استثمار أموال المسلمين، وضعف الكفاءات القادرة على تفعيل الاستثمار.

وهكذا ظلت النظم الاقتصادية والمالية الوضعية تحكم اقتصاديات الدول الاسلامية حتى بعد حصول بعضها على الاستقلال السياسي وانطفاء القوة العسكرية.

ضمن هذه الظروف كان ردّ فعل الباحثين المسلمين يرمي الى إعادة الاعتبار للتشريع الاسلامي، فكان ردّ فعل مبني على محاولة الاقتناع بأن الاسلام نظام شامل لكل نواحي الحياة بما فيها الحياة المادية والمالية، وان الاسلام دين الوحدة بين الشرائع والمعاملات، وبالتالي العمل على وضع خطوط عريضة لمفاهيم الاقتصاد الاسلامي بمساهمة جملة من المتخصصين الميدانيين[3].

وتجدر الإشارة الى أن أولى الكتابات في الاقتصاد الاسلامي لم تكن من المتخصصين في هذا المجال[4]، لكن سرعان ما تنبّه الباحثون الى ضرورة التنسيق بين المتخصصين في العلوم الشرعية والمتخصصين في علم الاقتصاد لإظهار المفهوم الصحيح الاقتصاد الاسلامي. فاهتمت الجامعات[5] والمدارس العليا ومراكز البحث بالتأليف والنشر في مختلف المجالات التي تعني بالاقتصاد الاسلامي، بل تخصص بعض المراكز في هذا المجال[6].

وبذلك حاولت الدراسات المعاصرة إعطاء صورة أكثر فأكثر إشراقا عن الاقتصاد الاسلامي، وبذلت مجهودات كبيرة، في تناول شتى المواضيع والمسائل ذات الصلة بالاقتصاد الاسلامي.

لكن ذلك التعدد في المواضيع المدروسة والتنوع في طرق دراستها صاحبه اختلاف في المناهج المستعارة، و واكبه اختلاف في التنظير في هذا المجال وانعدام الاتفاق حول منهجية موحدة لدراسة القضايا المتنوعة، الامر الذي يسمح بالقول بانعدام التأصيل لمنهجية البحث في موضوع الاقتصاد الاسلامي.

**المحور الثاني: منهجية البحث في الاقتصاد الاسلامي**

نشأ مصطلح الاقتصاد الاسلامي في ظروف تميزت بالدفاع عن الهوية الاسلامية ومحاولات توضيح مقاصد الشريعة الاسلامية وقابليتها لكل زمان ومكان وقدرتها على استيعاب وتطوير الحياة البشري. ففي مثل هذه الظروف تميزت الكتابات في الاقتصاد الاسلامي بثنائية الطرح بين المتخصصين في الفقه والأصول، والمتخصصين في العلوم الاقتصادية.

**أولا: اختلاف توجهات البحث:**

كان لموضوع الحكم على الظاهرة الاقتصادية أثر كبير على توجه البحث وامتداده، حيث يمكن التماس بعدا شاسعا بين توجيهه نحو اصدار الحكم الفقهي وتوجيهه نحو التنظير الاقتصادي.

**1- التوجه الفقهي:** يتبنى هذا التوجه دراسة الظاهرة الاقتصادية باعتبارها تصرفا يجدر تصنيفه من حيث مشروعيته، اعتمادا على ما جاءت به النصوص الشرعية قرآنا او حديثا نبويا او اجتهادات فقهية. فالظواهر الاقتصادية انما هي سلوك استهلاكي او استثماري او توزيعي ... الخ، وتكمن مهمة الباحث الاقتصادي في الكشف عن أحكامها الشرعية، سعيا وراء تأصيل نظام اقتصادي إسلامي يحفظ الهوية الإسلامية للمجتمع. وبذلك يقتصر البحث عن الحكم الشرعي على التصرف دون التوسع في انعكاساته على الواقع المجتمعي، مما يظهر مجال الاقتصاد الاسلامي ليس الا فرعا من علم الفقه، وهو لا يعتبر علم الاقتصاد إسلاميا الا إذا كان هناك واقع مجتمعي تحكمه الشريعة الإسلامية.

ويفهم من ذلك ان هذا التوجه لا يعنى بدراسة السلوك الاقتصاد في غير ذلك المجتمع ولا يهتم بما ينتج الاقتصاد الايديولوجي من نظريات لاعتبارها ناشئة عن تصورات مذهبية مخالفة للمذهبية الإسلامية، وان المعرفة الصحيحة لا تكون الا في إطار الانموذج الذي عايشه مجتمع صدر الاسلام والتشريع الذي يحكمه.

ان ما يؤخذ على هذا التوجه حصره لموضوع الاقتصاد الاسلامي ليس في المجتمع الاسلامي فقط، لكن فضلا عن ذلك في نطاق ما هو مباح من الظواهر من جهة، وكذلك انعدام الربط بين الظواهر الاقتصادية وبقية ميادين الحياة، بالإضافة الى عدم القدرة على التمييز بين فقه المعاملات والاقتصاد الاسلامي، حيث ان الأول يعنى إعمال العقل لاستنباط الاحكام من المصادر الشرعية والاستدلال عليها، بينما يفترض موضوع علم الاقتصاد الإسلامي تصور الباحث للحياة والنشاط ومختلف المعاملات انطلاقا من النصوص التشريعية ويعمل الاجتهاد في ايجاد سبل تطبيق هذه النصوص والنهوض بالإنسان والمجتمع الى المستوى المطلوب منه.

كما ان ذلك التصور الخاطئ يقف مانعا امام جهود التنظير، حيث ينصرف علم الاقتصاد الى دراسة سلوك الظاهرة وقابليته للتعميم، بينما يتجه فقه المعاملات الى البحث في الجزئيات الفرعية.

لكن لهذا التوجه بصمات ايجابية يشير اليها الزهراني[7] تمثلت في تدقيق وتوسيع المعرفة الفقهية التاريخية، حيث ساهم في اعادة دور العلوم الفقهية في حياة المجتمع بالإضافة الى احياء الدور التاريخي للحضارة الإسلامية. لكنه لم يقدم جهدا في بلورة مفهوم الاقتصاد الاسلامي ومنهجية دراسته ولو بصورة نظرية.

**2- التوجه الاقتصادي:** يرى هذا التوجه ان موضوع الاقتصاد الاسلامي حديث النشأة، وعليه فانه لا يمكن بناءه عبر اصدار الاحكام الفقهية، بل عن طريق التحليل العلمي ودراسة آثار الحكم على مسارات الظاهرة. وقد يكون ذلك من خلال استغلال العلوم والتقنيات التي تستخدمها العلوم الاقتصادية الايديولوجية للبحث في تحديد ودراسة موضوع الاقتصاد الاسلامي او من خلال دراسة ونقد تلك العلوم ونتائجها.

من العوامل التي عززت هذا التوجه انعدام التنظير للحياة الاقتصادية، القناعة بعدم التوصل الى علم اقتصاد يرتكز على المذهبية الاسلامية، محاولة الابتعاد عما تأتي به النظرية الوضعية، وتأكيد الانفصال التام بين الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الوضعي، فضلا عن التناقضات التي ينتجها الفكر الايديولوجي ذاته والتي تحرض المهتمين بالاقتصاد الاسلامي الى تكثيف الجهود نحو التأصيل لهذا العلم.

ولاعتبار الموضوع حديث النشأة صاحبته صعوبات في مجال النظرية التحليلية وهي تعزى الى الافتقار الى أدوات التحليل الخاصة بالموضوع من جهة والى التحفظ في استخدام ما انتجته النظريات الوضعية من جهة اخرى، والاكثر من ذلك، لضعف وجود الجوانب التطبيقية في الحياة الاجتماعية.

لكن مع ذلك ساهم هذا التوجه في ظهور مواضيع جديدة ومنهجيات غير مستخدمة من قبل، حيث باشرت الدراسات الاهتمام بالواقع وتتبع الظواهر الاقتصادية، كما بدأت محاولات التأسيس لبناء علم الاقتصاد الاسلامي. بينما ظلت مسألة بلورة مفهوم الاقتصاد الاسلامي وتحديد منهجيته غير واضحة المعالم.

**ثانيا: التعدد في منهجية البحث:**

رغم تسليم مشعل البحث في الاقتصاد الاسلامي الى الباحثين والمتخصصين المعاصرين إلا أن منهجية البحث فيه لم تكن محل اتفاق بين المهتمين بهذا المجال، وقد يعزى ذلك الى تعدد وتنوع المراجع واعتماد كل منها على منهجية مختلفة سعيا وراء تحقيق هدف معين قد تقتضيه منهجية الطرح للموضوع قيد الدراسة. وبذلك لم تكن أدوات البحث وطرقه ومصادره محل اتفاق بينهم أيضا، اذ يمكن ملاحظة تغلب الاسلوب الغائي على مختلف الدراسات سواء منها تلك التي تهدف الى اظهار الاحكام الشرعية، أو التي تسعى الى التنظير الاقتصادي.

**1– هيمنة المنهجية الغائية:** فمن خلال استقراء ما كتب في الاقتصاد الاسلامي يمكن التوصل الى ان المنهجية المعتمدة، غالبا، بنيت على مقاصد المؤلفات، إذ يشير كمال توفيق حطاب[8] الى أننا نجد منهجية تهدف التوصل إلى بيان الأحكام الشرعية فيما يستجد من المواضيع الاقتصادية، كقضايا الأسواق المالية والتأمينات وغيرها. وأخرى تسعى الى محاولة التوصل إلى الحلول الاسلامية للمشكلات الاقتصادية، كالتضخم والركود والتبعية الغذائية والنقدية.

كما نجد منهجية ترمي الى البحث في كيفية تطبيق الأحكام الشرعية الاقتصادية وصياغة اطر قانونية لتنفيذها، مثل تطبيق فريضة الزكاة، أو تنمية الاوقاف أو إحياء الموات. في حين اهتمت بعض الدراسات بالبحث في القوانين الناظمة للظواهر الاقتصادية كسلوك المستهلك او المنتج وتحديد الاثمان، او مسائل التنمية وسبل استخدام الموارد المتاحة لتحقيق الرفاهية للمجتمع. وفي ذات الوقت تزامن أسلوب التنقيب في التراث الاسلامي بغرض الكشف عن الأفكار الاقتصادية أو لإعادة صياغة التاريخ من منظور اقتصادي.

ويظهر انه غالبا ما يلجأ الباحثون في الاقتصاد الاسلامي الى استعارة أكثر من منهج لدراسة الموضوع الواحد مما سبقت الاشارة اليه، لذا كان من الصعب التمييز بين المنهج وتحديد الاسس التي بنيت عليها الدراسة، لوجود تداخل كبير في هذه الدراسات بين تلك المناهج.

**2- تصنيف مناهج البحث العلمي**: وحيث ان مناهج البحث العلمي متنوعة بين وصفي، تاريخي، تجريبي، تحليلي، مقارن او نظمي، فإننا نجد مناهج أكثر انتشارا مثل المنهج الوصفي والمنهج التاريخي بالدرجة الاولى، والمنهج المقارن بالدرجة الثانية، في حين هناك ضعف كبير في استخدام المنهج التحليلي والتجريبي، وغياب كامل للمنهج النظمي.

فكثيرا ما استخدم المنهج الوصفي في مجال الدراسات الإنسانية عموما ومنها علم الاقتصاد، وهو المنهج الذي يسعى الى وصف الظواهر باستخدام الاسلوب الأدبي الذي يمكّن من جمع كل المعلومات النوعية والكمية المحيطة بالظاهرة قيد الدراسة والمتغيرات ذات الصلة بها ودراسة العلاقات فيما بينها. غير أن ما يتطلبه هذا المنهج من طول في التعبير، صار لزاما إرفاقه بمناهج أخرى.

اما المنهج التاريخي فكثيرا ما لجأ اليه الباحثون لدراسة تاريخ الاقتصاد الاسلامي والبحث في طبيعة متغيراته والعلاقات السببية فيما بينها، وذلك سعيا وراء فهم الحاضر ومحاولة استقراء المستقبل اعتمادا على السجلات والأحداث المنقولة عبر التاريخ. وكان لابد من استعارة المنهج المقارن بهدف التعريف بالاقتصاد الاسلامي والتوصل الى استخلاص أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بينه وبين الاقتصاد الايديولوجي كما سيأتي بيان ذلك في الفقرة الموالية.

اما المنهج التجريبي فلم يجد له حقلا الا في إطار نشاطات المصارف الاسلامية، او مؤسسات الزكاة او المؤسسات الوقفية، وهي نشاطات يقع أغلبها في ميدان المعاملات المالية. ورغم ان هذه التجارب تتسع يوما بعد يوم في مختلف بلاد العالم، الا انه يمكن ان نلاحظ قصورا في استخدام هذا المنهج. ويعود ذلك القصور الى طبيعة المنهج ذاته حيث يقوم على مبدأ التجربة والتجريد (مبدأ مع بقاء الأشياء الأخرى ثابتة). لكنه من جهة اخرى يفترض إمكانية تحديد جميع العوامل المؤثرة في الظاهرة قيد الدراسة وهو امر يكاد يكون منعدما في تلك التجار. اذ اهتمت المصارف بتطوير المعاملات المالية، بعيدا عن الاقتصاد الحقيقي، وركزت أغلب تجارب مؤسسات الزكاة على معالجة الفقر واحداث التوازن الاجتماعي، دون دورها في مجالات الاستثمار والانتاج، كما انشغلت بعض التجارب كمؤسسات الاوقاف في تنمية الوقف ذاته، دون الربط بينها و بين بقية مؤسسات المجتمع. فظلت هذه التجارب كلها في طابعها الجزئي غير قادرة على اعطاء صورة واضحة عن الاقتصاد الكلي الاسلامي، فضلا عن كونها تتجه نحو تأصيل للبحث فيه.

وتجدر الإشارة هنا الى أن جلّ هذه الدراسات تفتقد الى المنهجية التحليلية. ويعزى ذلك بالدرجة الأولى الى عدم اختصاص من تحملوا الكتابة في الاقتصاد الاسلامي في بداية نشأة هذا العلم، ثم في مرحلة ثانية الى تأثر المختصين بالدراسات الوضعية.

وقد عبر الزهراني[9] عن هذا التعدد ب "الفوضى في التأليف والكتابات". لكن صاحب هذه الورقة يعتقد انه يمكن التقليص من حدية هذه النظرة، إذا ما تمّ تبويب المؤلفات تبويبا صحيحا في مجالات الدراسات الاقتصادية. فهناك تاريخ الفكر الاقتصادي، وتاريخ الوقائع والأحداث الاقتصادية، كما يمكن الفصل بين ما هو بحث في النظام الاقتصادي، أو في النظريات الاقتصادية، أو في السياسات الاقتصادية... الخ. ولكل من هذه المجالات موضوعه ومنهجيته وأدواته. إلا أن المشكلة تكمن في عدم التزام كل موضوع بالأسلوب المنهجي المطلوب فيه، وإقحام عدة مجالات في الدراسة الواحدة سعيا وراء مزيدا من الاستدلال بغية الاقناع.

لذلك كان لموضوع منهجية البحث دور كبير في اعتماد المراجع ومصادرها، من جهة، ومخرجات البحوث والتأليف، من جهة أخرى. ويبدو ان الاهتمام بهذا الموضوع لا زال في مراحله الاولى، وهو اذ ذاك يتطلب تجنيد الباحثين المتخصصين في هذا المجال، وضرورة التنسيق بينهم، بغية الاتفاق حول تحديد مواضيع الاقتصاد الاسلامي، وكذلك تعريف منهجية وأدوات وطرق البحث في كل منها.

**المحور الثالث: التوجه نحو القضايا الكلية في الاقتصاد الاسلامي**

ظهرت الحاجة الى تأصيل الاقتصاد الكلي الاسلامي، وكان يدعمها ثلاثة اسباب رئيسية تمثلت في:

- فشل كل من النظامين الرسمالي والاشتراكي في تحقيق الغايات الاقتصادية والانسانية، مما سمح للباحثين بالتطلع الى نظام اقتصادي جديد،
- افتكاك كثير من الدول الاسلامية حريتها مما كانت تعانيه من سيطرة استدمارية، وسعي المثقفين فيها الى المطالبة بالعودة الى الهوية الوطنية والتأصيل في المجال المعرفي والثقافي،
- تحقيق تجربة المصارف الاسلامية نتائج ايجابية في مجال ادارة الاموال وصيانتها وحسن استخدامها في المجالات التي تحقق النفع العام.

وبذلك تشعبت الكتابات بين الطروحات الجزئية والكلية لموضوع الاقتصاد الاسلامي، غير ان الاهتمام بالقضايا الجزئية أخذ الحظ الأوفر.

**أولا: الاهتمام بالقضايا الجزئية:**

كانت معظم الكتابات الأولى في الاقتصاد الاسلامي يعالج كل منها موضوعا مستقلا، وكانت اغلب المواضيع لا تتعدى الإطار الجزئي مع انعدام الربط بين مختلف متغيرات الاقتصاد الكلي. لقد كان سهل عن الباحثين المهتمين بالتأصيل التاريخي للحياة الاقتصادية الاسلامية استخلص أهمية العمل والاهتمام بمختلف القطاعات الانتاجية مما ضرب به الرسول صلى الله عليه وسلم بنفسه مثلا، ويظهر ذلك في اشتغاله في مجال الرعي قبل الرسالة والتجارة، وفي عمله في بناء المساجد، وفي حفر الخندق وفي جمع الحطب بعد الرسالة. وفضلا عن ذلك تقديره للنشاطات الزراعية والصناعية واعتباره لعنصر العمل ودورها في الحياة الاقتصادية.

ومن ذلك تناولت الكتابات موضوعات بحثية في صورة الاقتصاد المعاصر، مع بقائها في صيغها الجزئية، ومن امثلة هذه المواضيع: "عوامل الإنتاج في الاقتصاد الاسلامي" لحمزة الجميعي[10]، "الادخار ودوره في التنمية" لعلي مهرة[11]، "تكاليف الإنتاج والتسعير في الاسلام" لعوف محمود الكفراوي[12]...الخ.

ان معالجة مثل هذه المواضيع بصورة احادية يبرز جزئيا جانبا من جوانب الاقتصاد الاسلامي، كما ان الاطلاع عليها كلها لا يسمح بأخذ صورة متكاملة عن طبيعة هذا الاقتصاد وطريقة اداءه. وربما كان ذلك أحد الاسباب التي جعلت بعض الكتابات تتجه الى الاسلوب المقارن بين الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الايديولوجي.

**ثانيا: الاهتمام بالدراسات المقارنة:**

في سبيل توضيح خصوصيات الاقتصاد الاسلامي ومميزاته عن الاقتصاد الايديولوجي اتجهت بعض اهتمامات الباحثين الى الدراسات المقارنة. ومن ذلك: "النظرية الاقتصادية بين الاسلام والفكر الاقتصادي المعاصر" لمحمد عبد المنعم عفر[13]، "توزيع الدخل في الاقتصاد الاسلامي والنظم الاقتصادية المعاصرة" لصالح حميد العلي[14]، او "الاستثمار من الاقتصاد الوضعي الى الاقتصاد الاسلامي" لأوعيل نعيمة[15].

وتجدر الإشارة الى أن بعض هذه الدراسات المقارنة لم تخلو من التأثر بما تحتويه النظريات الوضعية من مبادئ وقيم، حيث يظهر تأثر مؤلفيها بإدراجهم لتلك القيم في ما يخطون، ومن ذلك: "اشتراكية الاسلام" لمصطفى السباعي[16]، او "الحرية الاقتصادية في الاسلام واثارها في التنمية" لسعيد أبو الفتوح محمد البسيوني[17].

وما من شك في أن الاقتصاد الاسلامي يتضمن أخلاقيات يماثله فيها النظام الاشتراكي وقواعد يشاركه فيها النظام الرأسمالي، لكن يظل منبع تصوره يختلف جذريا من حيث أصل منطلقه. ففي حين تكون تصورات النظم الوضعية منبثقة من ايديولوجية بشرية، يتسم تصور النظام الاسلامي بمنظور مستلهم من العقيدة الإلهية، مما يعني أن هذا الأخير يتضمن مجالا أوسع مما يمكن للإنسان إدراكه.

ان قيام مثل هذه الدراسات بالعمل الانتقائي لما تنتجه النظرية الاقتصادية الوضعية، عن طريق ابقاء ما تراه يتوافق مع الفكر الإسلامي من متغيرات وعلاقات وقواعد وقوانين وحتى مفاهيم حيانا، وإبعاد ما تراه يختلف عن ذلك، لم يكن يسمح بإبراز نظريات وتفسيرات لها نتائجها التطبيقية في واقع مجتمعي إسلامي.

كما ان ما ميّز هذه الدراسات هو انعدام قدرتها على تفسير الظواهر او تحليلها وبالتالي عدم القدرة على التوصل الى تنبؤات او توقع سياسات قابلة للتطبيق وقادرة على اصلاح اوضاع المجتمع الاسلامي.

بل أكثر من ذلك قد تكون تلك الدراسات عملت على تعزيز الأطروحات الإيديولوجية عن طريق اسلوب المقاربة، حيث ان منهج البحث هذا يعمد الى البحث عن النصوص الشرعية من القرءان والحديث وما استنبط منها من افكار في التراث الاسلامي يشابه ما أنتج الفكر البشري، للبرهنة بان ذلك موضوع سبق اليه الاقتصاد الاسلامي، وهو الاسلوب الذي يفضي الى تأييد الاطروحات الوضعية وينصرف عن منهج التأصيل للاقتصاد الاسلامي او اكتشاف قوانينه او صياغة نظرياته.

**ثالثا: الاهتمام بالاقتصاد الكلي الإسلامي:**

انه يمكن استخلاص البعد الكلي للاقتصاد الاسلامي من التعاليم والوقائع التاريخية التي عاشها المجتمع الاسلامي. اذ يمكن استقراء النظرة الشمولية لإدارة الحياة الاقتصادية من إشرافه صلى الله عليه وسلم على تجارة خديجة، وتوظيف خبرته في إنشاء وتنظيم الاسواق في المدينة وتجارتها، ومراقبة مختلف الشؤون الاقتصادية، واهتمامه بأساليب التكافل الاقتصادي والاجتماعي في مجتمع المدينة بين الانصار وهم أصحاب الاموال والمهاجرين وهم الوافدين الذين لا يملكون إلا خبراتهم السابقة.

وذلك ما كان محل اهتمام بعض المؤلفات التي عنيت بالاقتصاد الكلي، مثل "تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في إطار الاقتصاد الاسلامي" لمحمد فتحي سقر[18]، او "سياسة الإنفاق العام في الاسلام" لمحمود عوف الكفراوي[19] او "دور الدولة في ترشيد جهاز السوق" لمحمد بن ناصر بن علي الحجري[20].

لكن في نفس الوقت ظهرت مؤلفات قليلة تسعى الى البحث في القضايا الكلية من وجهة نظر معاصرة كموضوع "السياسة النقدية في الاقتصاد الاسلامي" لمجذوب أحمد[21]، "التوظف وعلاج الاختلالات الاقتصادية" لعبد المنعم عفر[22]، "الاستهلاك الكلي من منظور إسلامي" لمنال محمد متولي[23]، او "الاسلام والتنمية الاقتصادية" لشوقي احمد دنيا[24]، او "الرؤية الاسلامية للتنمية في ضوء مقاصد الشريعة" لمحمد عمر شابرا[25].

انه رغم قلة المؤلفات التي عنيت بالاقتصاد الكلي الإسلامي لا نجد منهجية بحث تكاملية بين المهتمين بالموضوع، اذ لكل طريقة تناوله وأسلوب عرضه بما لا يسمح بالقول بوجود مدرسة اقتصادية بمفهومها المعاصر.

**المحور الرابع: اختلاف مناهج البحث في الاقتصاد الكلي الاسلامي**

يمكن تصنيف الدراسات التي عنيت بالاقتصاد الكلي الاسلامي الى اتجاهين رئيسيين، بناء على اسلوب وادوات البحث المستعملة. حيث تبنى أحدهما الاسلوب الوصفي الأدبي، بينما انصرف الاخر الى استخدام الاسلوب الرياضي الاحصائي.

**أولا: الدراسات الكلية الوصفية:**

يمكن ارجاع العوامل الدافعة الى نشأة وتطور هذا التوجه الى عاملين رئيسيين:

- التأثر الكبير بعلم الاقتصاد الإيديولوجي واتجاهه نحو الطروحات الكلية، والذي تزايد بعد الازمة الاقتصادية 1929 والحربين الاولى والثانية. حيث تبين مدى اهمية النظرة الشمولية للحياة الاقتصادية على مستوى القطر الواحد وحتى على مستوى العلاقات الدولية،
- بالإضافة الى اعتبار الباحثين الجدد من فئة المتخصصين في مجال الاقتصاد، مما مكنهم من استخدام المفاهيم وتحديد المتغيرات والربط فيما بينها بحثا عن الصورة الحقيقية والكلية للاقتصاد الاسلامي.

ويظهر ان غاية هذا التوجه كانت ترمي الى تقديم صورة الاقتصاد الإسلامي في شكل معاصر، واثبات ان الاقتصاد الكلي الاسلامي قادر على حل المشكلات التي تعاني منها بلدان العالم الإسلامي وايجاد بدائل مناسبة، وانه لدى المجتمع الاسلامي من الموارد والمؤهلات ما يجعله قادرا على الاستغناء عن استراد الحلول من غيره.

ومن امثلة هذه الدراسات ما كتبه عبد الجبار السبهاني" مدخل إسلامي الى النظرية الاقتصادية الكلية[26]"، او غازي عناية "وظائف السياسية الاقتصادية العامة في الاقتصاد الإسلامي[27]"، او أحمد محمود أحمد أبو طه "الزكاة وأثرها الاقتصادي والاجتماعي في معالجة التضخم النقدي واعادة توزيع الدخل"[28].

لقد اعتمدت هذه الدراسات على المنهج الوصفي، وهو المنهج الذي يتبنى الاسلوب الأدبي لتوصيف الظواهر الاقتصادية وتوضيح العلاقات فيما بينها بصورة كيفية، والاستدلال بالنصوص الشرعية. لكن افتقار هذا المنهج الى الدقة في تقدير احجام المتغيرات وقوة العلاقات بينها مقارنة الى ما يتطلبه من طول في التعبير دفع باحثين اخرين الى تبني الاسلوب الرياضي.

**ثانيا: الدراسات الكلية الرياضية:**

ظهرت في الحقبة الاخيرة دراسات تعنى بالاقتصاد الكلي تعالجه من منظوره الوضعي وتقحم فيه موضوعات ذات الصلة بالاقتصاد الاسلامي مع استخدام أكثر فأكثر للتقنيات الكمية، بدءا من ادخال الصيغ الرياضية الى الطرق الاحصائية وصولا الى استعارة اساليب الاقتصاد القياسي، اعتقادا منها ان ذلك يخدم ويعزز المنظور الاسلامي للاقتصاد الكلي.

ومن أمثلة هذه الدراسات "التحليل الاقتصادي الاسلامي – تحديد مستوى العمالة و الدخل–" لضياء مجيد الموسوي[29]، "التوازن العام والسياسات والاقتصادية الكلية في الاقتصاد الإسلامي" لمختار محمد متولي[30].

وقد عزز هذا التوجه تزايد اهتمام البحوث الأكاديمية في الجامعات والمعاهد العليا بهذا المنهج، مما أنتج بحوثا اكاديمية واطروحات دكتوراه مثل " آليات التوازن الكلي في الاقتصاد الاسلامي" لنزار عبد الباري مشعل[31] او "دور الزكاة في تحقيق التوازن الاقتصادي" لفوزي محيريق[32].

وهي محاولات لدراسة التوازن الاقتصادي الكلي باستخدام نموذج هكس وهدسن للتوازن المتزامن الحقيقي والنقدي (IS-LM) و إدخال القيم الإسلامية كمتغيرات الجديدة عليه، كاستبدال سعر الفائدة الربوة في الاقتصاد الايديولوجي بمعدل عائد المشاركة في الاقتصاد الاسلامي، مع الميل الى استخدام التقنيات الرياضية استنادا الى ما يمكن ان يصاحبها من صياغة موضوعية للعلاقات ودقة في الحسابات.

صحيح ان التحليل الاقتصادي الإيديولوجي عرف تطورا ملحوظا، بفضل استخدامه الاساليب الرياضية والطرق الإحصائية، استنادا الى مجتمعات دراسة واقعية، والتعرف على ظواهرها ودراسة مشكلاتها وتحديد متغيراتها وتحليل طبيعة العلاقات فيما بينها، ومن ثمة التوصل الى نتائج تسمح برسم سياسات تهدف ايضا الى تصحيح الواقع.

لكن اعتماد المنهج الرياضي على النحو الذي ورد في الفكر الاقتصادي الايديولوجي وتطبيقه على مجتمع دراسة مغاير لا يعطي بالضرورة قراءة سليمة لذلك الواقع، فضلا على انه اسلوب بعيد عن التأصيل لثقافة وسلوك مفردات ذلك الواقع.

ان ما يميز مثل هذه المنهجية –رغم استنادها إلى العقيدة الاسلامية والقيم الروحية، واعتبار ذلك شرطا اساسيا في تصور الاقتصاد الكلي الاسلامي– هو انصرافها الى اسلوب المحاكمة في تفسير الظواهر الاقتصادية او نفي وجود بعضها في المجتمع الاسلامي، والبحث عن بديل شرعي لها واعتبار ذلك تنظيرا اسلاميا.

وفي هذا المجال تذهب نتائج هذه الورقة الى تأييد ما أشار إليه الزهراني[33] من ان لهذا الاسلوب نتائج منهجية منها:

- ان التوجه في هذا المنهج يوحي بان الدراسات العلمية في الاقتصاد الكلي الاسلامي لا يمكنها التقدم والتطور إلا في ظل ما ينتجه علم الاقتصاد الإيديولوجي من أدوات للبحث. مما يوجب تبني افرازات هذا الأخير ومنهجية تناوله للدراسات، ويؤكد عدم القدرة على الانفكاك من التبعية،

- كما يظهر ان تكوين علم الاقتصاد الكلي الاسلامي يمكن ان يتم عن طريق تنقية علم الاقتصاد الكلي الإيديولوجي مما يشوبه مما يتنافى والابعاد القيمية، من جهة، وتصحيح تركيبته، من جهة ثانية. وهي النتيجة التي تسمح بالقول بانه يمكن ان يتم اقحام الابعاد الدينية والقيمية في الاقتصاد الكلي الإيديولوجي واضفاء الصبغة الشرعية عليه ليمثل تصورا أصيلا في بناء الاقتصاد الكلي الإسلامي.

وعليه فان اختزال التأصيل الإسلامي للحياة الاقتصادية في بحوث تكاد تكون تصحيحية وتعديلية، أو ترمي الى اثراء الإنتاج العلمي في مجال النظريات الوضعية، من اجل الوصول إلى بناء اقتصاد كلي الاسلامي، يؤدي الى قناعة بأنه يمكن استقاء وتحدد المصادر المعرفية لعلم الاقتصاد الإسلامي من علم الاقتصاد الإيديولوجي بعد تصفيته من التحليلات والتطبيقات التي ترفض من قبل المنظور الإسلامي. وهو ما من شئنه ان يبعد البحوث عن حقيقة التأصيل لهذا المنظور.

وبالتالي يظهر ان منهج للدراسات الذي يعتمد على أسلوب المحاكمة يخلص الى احدى النتائج كرفض النظرية، او تعديلها او قبولها اقتناعا بانها تتوافق مع المنظور الاسلامي، ولا يوصل الى بناء مفاهيم مستقلة ونظريات تفضي الى تأصيل الاقتصاد الكلي من منظور الاسلامي.

وبالإضافة الى ذلك تجب الإشارة الى ان بعض هذه المناهج تعترضها مشكلة التفريق بين القطاع العام والقطاع الحكومي، في حين أن التشريع الاسلامي يفرّق بين ملكية الدولة والأموال العمومية. كما انها تهمل دور نشاطات الاوقاف والصدقات الجارية والكفارات التي تعد كقطاع الثالث يتولى مسؤولية اعادة التوزيع ويعمل على تحقيق التوازن المادي والاخلاقي في المجتمع.

لكن ما يبرز ضعف هذه الدراسات، عجز المنهج القياسي بصفة عامة، عن الأخذ في الحسبان لجميع المتغيرات النوعية، باعتبارها غير قابلة للتكميم، وضعف وسائل تقدير ما يتم اعتباره منها، في حين تتخذ الابعاد القيمية والاخلاقية بالإضافة الى البعد الغيبي مواقع اساسية في مجال الاقتصاد الكلي الاسلامي، الامر الذي يدعم النقد الذي وجه إلى الدراسات التي تسعى الى التعبير عن المتغيرات المعنوية في اشكال رياضية او هندسية.

وعلى العموم يمكن ان نخلص الى ان جوهر الاختلاف بين التوجهين للبحث –الدراسات الكلية الوصفية والدراسات الكلية الرياضية– يعود الى تصور الغاية من قيامها. حيث يظهر ان احد الاتجاهين يضع ضمن اولوياته تشخيص مشكلات المجتمع والبحث عن الحلول الاقتصادية، بدل الاهتمام بالبناء العلمي والتنظير، بينما يرى الاتجاه الاخر ان اضفاء الطابع العلمي والاساليب التقنية للدراسة تعزز من هدف التأصيل للاقتصاد الكلي الاسلامي، انطلاقا من "تصور العلم على أنه المعرفة المنظمة والمنتجة عبر وسائل الملاحظة وتقنياتها الحديثة، والمختبرة عبر عمليات التحقق بالرجوع إلى الواقع حتى ولو كان ذلك الواقع منحرفا[34]".

انه يمكن اعتبار المراحل التي مرت بها الدراسات في موضوع الاقتصاد الكلي الاسلامي كمرحلة انتقالية، كثيرا ما تم فيها استخدام ادوات ومناهج البحث المستعارة من المدارس غير الإسلامية، دون التركيز على الدراسة النقدية لمبادئها وفرضياتها ونتائجها. وهو البعد البسيكولوجي لمختلف العلوم الهادف إلى تحديد أصولها المنطقية وقيمتها العلمية ومدى موضوعيتها، وحيث أن مسالة ضبط مضامين

المفاهيم وتحديد طبيعة العلاقات واستخلاص ما يترتب عن تفاعلها من نتائج هي مسألة أساسية في البناء العلمي والتوصيف المنطقي لكل علم حديث النشأة.

وعليه، فانه للخروج من هذا المأزق، يصبح البحث عن منهجية للتأصيل العلمي للاقتصاد الكلي الاسلامي حتمية ملزمة للتوصل الى دراسات علمية تساهم في بناء نظري ومنهج تطبيقي لنتائجه. وقد يدفع التحليل المعمق في الأفكار الاقتصادية الاسلامية الى الكشف عن مناهج جديدة للتوصل الى دراسة أكثر أصالة وبحوث أكثر عمقا.

**المحور الخامس: المدخل الى منظور اسلامي للتحليل الاقتصادي الكلي**

بناءا على ما جاء في الفقرات السابقة، تخلص الورقة الى انه لا يمكن التأصيل للاقتصاد الكلي الاسلامي دون منهجية اصيلة مستقلة. حيث ان اعتماد الاقتصاد الكلي على البحث الايديولوجي يبتعد به كثيرا عن الطريقة السليمة لتفسير الحياة والتفكير في معالجة اختلالاتها وتحديد السياسات الملائمة لإصلاح اوضاعها. كما ان سعي الباحثين في الاقتصاد الكلي الاسلامي الى بلورة حقيقته لم يسفر عن تأصيل نظري بقدر ما سمح بتعزيز النظريات الإيديولوجية بفضل استعارة هؤلاء لنفس الاساليب والمناهج البحثية.

لذا يبدو ان منهج محاكاة الدراسات الاقتصاد الايديولوجية يسفر عن التباسات قد تصل الى تناقضات يقع فيها الباحثون الذين يسعون الى الكشف والتأصيل للاقتصاد الكلي الاسلامي، حيث من الواضح ان ما توصل اليه الاقتصاد الايديولوجي من النظريات وقوانين تضفي عليه الصبغة العلمية، هي في الواقع نتائج أبحاث تختلف كلية عما يمكن مشاهدته بين مجتمع واخر، وبالخصوص عن المجتمع الاسلامي، الذي تميزه منطلقات وجودية وأسس معرفية وأطر منهجية وغايات انسانية. ان هذه المميزات هي التي تشكل المنظومة الثقافة والمعرفية التي بدورها تحكم البناء المفاهيمي والتصور النظري والاسلوب المنهجي للتأصيل للاقتصاد الكلي الاسلامي.

**أولا : مفهوم وموضوعية التأصيل**

مما سبق نخلص الى ان موضوع التأصيل موضوع محوري في مجال دراسة الاقتصاد الكلي من منظور اسلامي والتنظير له، الا ان مفهوم التأصيل ذاته يتطلب توضيحا ليكون موضوعيا.

يشير الطيب برغوث الى ان "المفهوم الشائع للتأصيل هو التماس سند نصي من كتاب او سنة او أثر فقهي او سابقة اجتهادية او تاريخية بصفة عامة تشير الى كون الامر له جذور وامتدادات شرعية متصلة[35]" ويشير في موضع آخر الى ان التأصيل لا يكون صحيح إذا لم يكن شاملا للمنظومات السننية التي تحكم الحياة الكونية والبشرية[36].

وقد بينت الفقرات السابقة أنه لا المواضيع الجزئية مكنت من التأصيل للاقتصاد الكلي الاسلامي، ولا المنهج الفقهي استطاع ذلك، ولا المنهج التوفيقي المستند على النقد للبناء ايضا. وتلك معضلة ما يأتي من دراسات تحت مسمى الاقتصاد اسلامي. لذا يتفق الباحث مع كثير من الباحثين ان الخروج من هذه الاشكالية يفرض اعادة النظر في منهجية البحث للتوصل الى ابراز الاقتصاد الكلي الاسلامي.

فمما لا شك فيه ان الانتاج النظري ينطلق من ثقافة المجتمع الذي يحيط بالباحث ومستوى التفكير لديه، حيث ان كلا من النظريات الرأسمالية او الاشتراكية منشؤها ذلك التصور الفلسفي للإنسان والكون، ولمفهوم الدين والاخلاق. فقد تأسس الاقتصاد الايديولوجي على أن الإنسان بعقله يمكنه ان يكون مصدر المعرفة، وبقدراته وإمكانياته الذاتية يستطيع اكتشاف القوانين التي تحكم الظواهر، بما فيها الظواهر الاقتصادية، وأن ذلك كاف للسيطرة عليها والتحكم في مساراتها، ولا يحتاج الى قوى خارجية غيبية تلجئه الى الاعتراف بها.

ان القبول بهذا المنطق، مع العلم بإقصائه للبعد الديني، او بإساءة اعتباره، هو منشأ الخلل المنهجي في معالجة قضيا الاقتصاد الكلي في المجتمع الاسلامي، والقصور في تنظيم هياكله، والابتعاد عن التأصيل له.

وعليه فانه لا يمكن التأصيل بمفهومه الصحيح للمعرفة الاسلامية الشاملة، الا ضمن مرجعية منظومات السنن التي اودعها الله في الكون، فما وافق ذلك، من افكار ونظريات وسياسات، يمكن توصيفه بالأصيل، وما خالف ذلك كان غير أصيل.

إن الدوافع المنهجية لكيفية التأصيل للاقتصاد الكلي الاسلامي يمكن أن تتضمن الأبعاد التالية:

- الوعي التشكيكي في صلاحية نتائج نظريات الاقتصاد الإيديولوجي وما تسفر عنه من قوانين وسياسات تطبيقية، لكونها نتاج واقع وتجربة الخبرة الغربية التي تستخدم المنهجية الوضعية، باستبعاد الدين عن الحياة الاقتصادية وإقصاء القيم من التحليل، سعيا وراء التوصل الى معرفة يمكن وصفها بالعلمية،

- عجز النظريات الوضعية ذاتها عن التوصل الى نتائج منطقية قابلة للتعميم، اعتمادا على الظواهر المشاهدة في المجتمع الغربي وما يميز ثقافته من صراع طبقي وتطرف في الفردانية، مما يضفي عليها طابعها النسبي والمؤقت. في حين ان السلوك البشري لا يمكن ان يكون آليا في المجتمع الواحد ناهيك عن الاختلاف بين المجتمعات وما يميز ثقافة كل منها.

- ثمّ ان الفكر الإيديولوجي، عموما، يعاني من تضارب المفاهيم واختلاف المبادئ والمسلمات، وما ينتج عن ذلك من نتائج وقوانين في مجال العلوم الانسانية، الامر الذي جعلها غير قابلة للتحقق كتجارب ميدانية في مجال الحياة الاقتصادية على الخصوص، وهو ما يضفي عليها طابع النسبية العلمية ويجعلها غير قابلة للتعميم.

- ان تعرض تلك النظريات للتصحيحات والتعديلات باستمرار، إذا لم يتم استبعادها حين ولادتها، يكشف بوضوح عجز منهجية الفكر الايديولوجي في استقاء المعرفة العلمية، ومنه عدم القدرة على توظيفها، الامر الذي يجعل انتاجه قابلا للنقد الدائم، فضلا على ان عمليات التعديل والتصويب مع استخدام التقنيات الكمية سبيل لا يفضي الى بناء علم الاقتصاد الكلي من منظوره الإسلامي.

- ضرورة الخروج من أزمة انعدام الربط بين هدف التنظير واعتبار واقع حياة المجتمع، من جهة، –وان كان ينظر إلى هذا الأخير على أنه لا يمثل المجتمع الاسلامي– وتلك المنظومات الكونية التي ينبغي ان تحملها ثقافة ذلك المجتمع ويعمل بمقتضياتها، من جهة ثانية، وبذلك تظهر الحاجة الى المفهوم السنني للتأصيل المعرفي لمختلف قضايا المجتمع الاسلامي، و منها الاقتصاد الكلي.

**ثانيا: المدخل السنني لمنهجية التأصيل للاقتصاد الكلي**

تمّت الاشارة الى ان الثقافة الاقتصادية الإيديولوجية تعتمد على العقل البشري وما ينتجه من افكار ونظريات مستبعدة بذلك تأثير العامل الديني وما يتضمنه من غيبيات. وبذلك غلب على مفاهيمها ومضامين نظرياتها الطابع النسبي في ما يقبل منها لضيق تصور المتغيرات والظروف التي تحكم الظواهر قيد دراستها.

فبنكرانها للدين اقتصرت النظرية الفيزيوقراطية على السنن التي تحكم التعامل مع الموارد المادية المحسوسة[37] (سنن الآفاق) وأخفقت عند اسقاط نفس القوانين على الانسان. ولا يزال سعي النظريات الوضعية الى فهم حقيقة الانسان مشوّها[38] رغم الجهود التي بدأت بانتقاد مدرسة القيادة والإدارة العلمية، الى ما جاءت به المدرسة العلاقات الاجتماعية والإدارة المشتركة.

في حين يحظى الفرد، في الثقافة الاسلامية، ضمن منظومة (سنن الانفس)، بعناية خاصة. فكانت صيانة نفسه ومعتقده وماله وعرضه من مقاصد التشريع الإسلامي. بل جعل ذلك الجهد الذي يبذله مساهمة في العملية الإنتاجية عملا مقدسا يرقى الى مستوى العبادة، لا عقوبة يكابدها.

وبقدر ما يكون ذلك العمل مسترشدا بمختلف المتغيرات المادية والروحية، الحسية والغيبية، بقدر ما تتوفر لديه من الدقة والفعالية، وهو ما تتضمنه (سنن الهداية)، وبقدر ذلك ايضا تتحقق له فرص التوفيق والنجاح، وفقا (لسنن التأييد). ذلك ان السياسة الناجحة تعتمد على تغيير تفكير الانسان ونفسيته وسلوكه واخلاقه ومناهج عمله، بحيث تنسجم جميعا مع مقتضيات منطق السنن والقوانين الكونية الناظمة لحركة الحياة، فاذا تناقضت معه لم تؤت اكلها.

فباعتماد الثقافة السننية الشاملة للأبعاد المادية والانسانية والروحية والغيبية، وفقا لمنظومة "سنن التسخير"، يكون التحليل أعمق وما يفضي اليه من نتائج أنجع، لاعتبار هذه الثقافة أكثر احاطة بسلوكيات الافراد والمؤسسات والانظمة، فهي لا تعتمد على المعطيات المادية (سنن الافاق) فقط ولا الجوانب الانسانية (سنن الانفس) فحسب، لكنها تضيف الى ذلك آثار الاعتقاد (سنن الهداية) وما يترتب عنه من غيبيات (سنن التأييد).

وتعتبر هذه الابعاد جميعها جزئيات تتضمنها منظومة تسخير الكون لصالح الانسان، وهي ذاتها جزئية من منظومات اوسع كمنظومة الوعي بحقيقة وغائية الوجود الكوني والبشري، ومنظومة سنن الاستخلاف في الارض ومنظومة سنن الوقاية[39]. على النحو الذي يبين المخطط ادناه.

**الشكل رقم 01 : مخطط تكامل منظومات السنن الكونية**

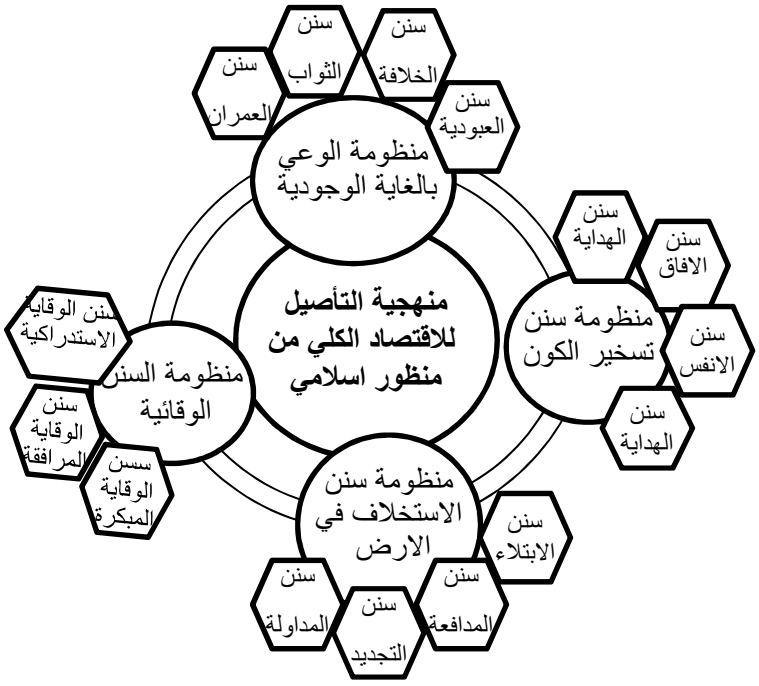


**المصدر**: من اعداد الباحث

ان استحضار العقيدة الدينية في ثقافة الافراد والمؤسسات له الاهمية الكبرى في التعرّف على سلوكيات مفردات المجتمع، وبالتالي ضبط اتجاهات العلاقات السلوكية في مجالات الانفاق والاستهلاك والادخار وفي الاستثمار والانتاج والتسويق وادارة المشروعات، ورسم الدولة سياساتها المالية و النقدية وطبيعة علاقاتها الخارجية. كل ذلك في اطار من التوصيف الشمولي، الدقيق والمتكامل للمتغيرات والمجاميع الاقتصادية الكلية والتنبؤ بمساراتها.

ذلك انه بمقتضى هذه العقيدة يكون هدف النشاط الاقتصادي هو تحقيق النماء والعمران واداء وظيفة الاستخلاف في الأرض، وبذلك تتحقق مصلحة المجتمع وكل الكائنات، بما يفضي الى التنمية المستدامة والتوازن الشامل، بعيدا عن تصور الحياة إشباع للرغبات غير المحدودة باستغلال موارد محدودة. ولا يكون ذلك التصور الا فيما تتضمنه منظومة الوعي بالغاية الوجودية والنهائية للإنسان والكون.

وهي المتغيرات التي تنكرها منهجية التحليل الوضعي، بينما ترى منهجية التحليل الاسلامي ان الوحي هو مصدر المعرفة الصحيحة والشاملة ايضا، فهي التي تعطي لوجود الإنسان معنى وغاية، وتبيّن سبل ومقاصد تحقيقها، وتضع علاقة الانسان مع ذاته ومع المجتمع ومع الكون كله في نسق متوازن.

فمن منظور الوظيفة الاستخلافية يكون الكون كله مسخر لخدمة الانسان الخليفة، يشتغل فيه وهو مذلل له، لا عدو يصارعه، كما يصوره علم الاقتصاد الايديولوجي[40]. وذلك هو مفترق الطرق في تصور النشاط الاقتصادي بين النظرية التأصيلية للاقتصاد الاسلامي والعلوم الإيديولوجية.

لكنه، رغم العلم بذلول الكون وتسخيره للإنسان، يكون من الخطأ التغافل عن ضرورة مواكبة التجديد لسيرورة انموذج الاقتصاد الكلي، حيث سرعان ما تظهر الاختلالات ويعمل تكاثفها وتراكمها على جعلها معاول هدم له، في الوقت الذي تظهر نماذج اخرى أكثر صلاحية، إذا تبنت منهجية اوسع ثقافة. وهكذا يكون تداول النماذج في المجتمع الواحد بين حقبة واخرى، او بين مجتمع تخلى عن عناصر التجديد والايمان بحتمية التداول، واخر تحلى بهذه المعرفة وعمل مقتضياتها، وذلك ما تقتضيه منظومة "سنن الاستخلاف"[41].

ثمّ ان اسباب ذلك التداول ليست داخلية فحسب ولا تقتصر على ما يمكن ان يتضمنه الانموذج الكلي من اختلالات او انعدام توازن ظرفي او هيكلي، بل تغذيها عوامل خارجية ايضا، وهي عوامل قد تولّدها المنافسة غير النزيهة، والرغبة في السيطرة والتطلع الى مراكز القيادة، وهي حقيقة بين الافراد كما هي بين المؤسسات وبين الاقتصادات ايضا.

انه لا يمكن نكران وجود قوى اقتصادية تعمل على خلق بؤر للتوتر في العالم لإضعاف القوى الناشئة فيه من جهة، وابراز قواها الاقتصادية والعسكرية من جهة اخرى، لتكون هي الحكم والمسيطر على النظام الاقتصادي العالمي، وهي تظهر في شكل انفرادي، كما تظهر في احلاف وتكتلات اقليمية، لها اهداف ظاهرية واخرى باطنية[42]، وذلك واقع، عاشته البشرية وتعيشه على مرّ العصور، يعبّر عن "سنة الابتلاء"[43] قصد التمحيص والتمييز بين ما هو صالح وما هو بخلاف ذلك.

لذلك لا يمكن اليوم تصور اقتصاد كلي متوازن ويشهد استقرارا، في ظل إهمال المعطيات الجيوسياسية والصرع على استغلال الموارد الاقتصادية، المفضي الى حركات الاحتلال المعاصرة، وهو دليل واضح على سنن الابتلاء والتدافع بين الحضارات بغرض التجديد[44].

ان ديناميكية الحياة وما تحتويه من مستجدات تفرز تقلبات في طبيعة المسارات الحضرية، مما يعني انه لا يمكن استنساخ التجربة البشرية، مهما كان مستوى النجاح الذي حققته، في انموذجها الاول. ولذلك يكون من الصعب إعادة بناء الاقتصاد الكلي بصورة منطبقة للتجربة التاريخية التي عرفتها الحضارة الإسلامية. ذلك ان الانموذج ذاته يحمل في طياته بوادر اختلالات قد تفضي الى فناءه، ما لم تكن هناك يقظة مبكرة للكشف عن تلك الاختلالات.

وعليه فان منهجية التحليل لا يفترض ان تكون ساكنة، بل يتوجب ان تتضمن فكرة ديناميكية الحركة والتجديد الدائم، للمحافظة على مستوى الانجازات وتطويرها، وهو ما يقتضي التخطيط الاستراتيجي لحماية للمنجزات وما تتطلّبه من سياسات وقاية استباقية مبكرة، وسياسات مرافقة مصاحبة وكذلك سياسات استدراكية تصحيحية ان اقتضى الامر. وذلك ما تتضمنه "منظومة السنن الوقائية"[45] للمنجزات.

ويتضح من هذه النظرة الشمولية للحياة عموما، ومنها الحياة البشرية، ان هناك اختلاف كبير بين منهجية التحليل الاقتصادي الوضعي ومنهجية التحليل الاقتصادي من منظور اسلامي، حيث ان الاولى تراهن على الخبرة البشرية وهي نظرة تجزيئية تعاني من قصور معرفي، وتضارب مفاهيمي، واختلاف في المبادئ والمسلمات. وما ينتج عنها من قوانين وسياسات يتميز بضعف الفعالية مقارنة الى ما يبذل من مجهودات، بالإضافة الى الفشل في نقل التجارب الميدانية للعلوم الانسانية وفي مجال الحياة الاقتصادية على الخصوص، وهو ما يضفي عليها طابع النسبية العلمية ويجعلها غير قابلة للتعميم.

بينما يرتكز تحديد المنظور الاسلامي على تلك النظرة الشمولية للحياة ومنظومات القوانين التي تحكمها واعتبار ابعادها العقيدية، الانسانية، وما ينتج عنها من اثار في هذه الحياة الاولى والحياة الاخرة[46].

وعليه نخلص الى أن منهجية التأصيل للاقتصاد الكلي الاسلامي تفترض المنهج النظمي لكون هذا الاخير يركز على دراسة العلاقة بين العناصر والمتغيرات في نظام كلي متشابك التأثيرات. ويعتمد على مفهوم أنه لا يوجد في واقع الحياة ظاهرة منفصلة لحالها، بل هي متغيرة تتأثر وتؤثر إيجابا أو سلبا في باقي التغيرات الأخرى، وبالتالي فان أي دراسة لظاهرة ما، بمعزل عن نطاق المتغيرات الأخرى، لا يمكنها تمثيل الواقع تمثيلا صحيحا وفي النهاية لا يفضي الى نتائج حقيقية يمكن وصفها بالدقة.

بفضل هذا التحليل النظمي، الذي تفتقده الدراسات الإيديولوجية، يمكن بناء نظرية المعرفة الإسلامية، كأساس للتطور العلمي، وتشكيل المنظور الاسلامي لمختلف العلوم ومنها التأصيل للاقتصاد الكلي الإسلامي.

**خاتمة:**

بينت الورقة ان الدراسات التي اهتمت بالاقتصاد الكلي الاسلامي رغم قلّتها تتميز بتعدد واختلاف الاتجاهات، وان ذلك يعود الى غياب نظرية عامة تقودها مدرسة فكرية تستند الى رؤية واضحة المعالم.

وخلصت الى ان التأصيل للاقتصاد الكلي وإخراجه بالصورة التي يرسمها التشريع الإسلامي يقتضي اعتبار المتغيرات الدينية، المعنوية والروحية الى جانب المتغيرات المادية، وهو منهج التحليل النظمي الذي يرفع درجة الثقة ومصداقية الأنموذج المراد بناءه، سواء في اطاره النظري او في مجاله التطبيقي، لقوة صلة التأثير والتأثر بينهما.

وبذلك خلصت الورقة أيضا الى ان قضية منهجية التأصيل للاقتصاد الكلي الاسلامي قضية ذات اهمية كبيرة في ابراز حقيقة هذا العلم، وهي قضية محورية في تقارب الانتاج العلمي والدراسات التي تعنى بالاقتصاد الاسلامي عموما، الامر الذي يحتاج إلى عقد ورش عمل وندوات حولها واعطائها ما تستحق من الاهمية.

ولا تجزم الورقة ان ما تمّ طرحه من افكار كاف لتحديد منهجية التأصيل للاقتصاد الاسلامي لكنها تعتبره مدخلا للإشارة الى اهمية موضوع التأصيل للاقتصاد الكلي الاسلامي، وتؤكد ان الاتفاق حول متغيراته ومعاييرها، علاقاته وطبيعتها، سياساته ومواصفاتها ضرورة حتمية.

انه لا يمكن تصويب جهود الباحثين في الاقتصاد الكلي من منظور اسلامي، ما لم تتظافر وتتوحد فرق البحث في الجامعات ومراكز البحوث للعمل على توحيد المنظور التأصيلي لقواعده العلمية ومنهجيته وأدواته البحثية، وهو شرط اساسي لمواكبة التطورات المعاصرة في الاقتصاد الكلي وتفعيل دور الاقتصاد الاسلامي في خدمة المجتمع وتحقيق دوره في الاقتصاد العالمي.

**المراجـــع**

**أولاً: المؤلفات:**

1 أبو سليمان، عبد الحميد: قضية المنهجية في الفكر الاسلامي، ط1، الرياض، الدار العالمية للكتاب الاسلامي، والمعهد العالمي للفكر الاسلامي، 1989.

2 عبدالوهاب ابراهيم ابو سليمان: منهج البحث في الفقه الاسلامي: خصائصه ونقائصه، المكتبة المكية، مكة المكرمة، 1996.

3 أحمد خالد عبد الرحمن: التفكير الاقتصادي في الاسلام، دار الدعوة الاسلامية، القاهرة، 1977.

4 السبهاني عبد الجبار: الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والاسلامي، ط1، عمان، دار وائل للطباعة والنشر، 2000.

5 السبهاني عبد الجبار: الاستخلاف والتركيب الاجتماعي في الإسلام، مدخل إسلامي مقارن لدراسة الملكية والطبقات الاجتماعية، ط1، عمان، دار وائل للطباعة والنشر، 2003.

6 العوضي رفعت: الاقتصاد الاسلامي: مصادره في الفقه العام وفي الفقه المالي والاقتصادي وفي كتب الفقه العامة، موضوعه وتطوره، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، 1986.

7 الفرفور، محمد، أبحاث في الاقتصاد الاسلامي، دار المعرفة، دمشق، 1991.
8 عطية جمال الدين، و وهبة الزحيلي: تجديد الفقه الاسلامي، الطبعة الأولى، بيروت، دار الفكر، 2000.
9 قحف منذر: الاقتصاد الاسلامي، دراسة تحليلية للفعالية الاقتصادية في مجتمع يتبنى النظام الاقتصادي الاسلامي، دار القلم، الكويت، 1981.
10 كمال يوسف: فقه الاقتصاد الاسلامي، دار القلم، الكويت، 1988.
11 شابرا محمد عمر: مستقبل علم الاقتصاد الاسلامي من منظور إسلامي، دار الفكر، دمشق، 2004.
12 السبهاني عبد الجبار: مدخل إسلامي إلى النظرية الاقتصادية الكلية، مكتبة دار العلوم الهندسية، إربد،.1437هـ، 2016.
13 فؤاد عبد الله العمر: مقدمة في تاريخ الاقتصاد الاسلامي وتطوره المعهد الاسلامي للبحوث و التدريب، البنك الاسلامي للتنمية، المملكة العربية السعودية، 2003.
14 محمود عبد الكريم ارشيد: المدخل الى الاقتصاد الاسلامي، دار النفائس، ط1، الاردن، 2012.
15 الطيب برغوث: نحو رؤية سننية اشمل لمفهوم الاصالة والتأصيل، در النعمان، الجزائر، 2017.
16 رفيق يونس المصري: مناهج البحث في الإقتصاد الإسلامي، دار القلم للطباعة والنشر، دمشق، 2013.
17 ضياء الناروز: مناهج البحث في الإقتصاد الإسلامي، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2017.
18 حسين آقا نظري: التنظير في الاقتصاد الاسلامي: دراسة في امكانه و منهجيته، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي، بيروت، لبنان، 2012.
19 الطيب برغوث: سؤال النهضة و الحاجة الى منظور السننية الشاملة، دار جامعة حمد بن خليفة للنشر، الدوحة، قطر،2021.
20 الطيب برغوث: السننية الشاملة روح الحياة ونظام الوجود ومرتكز النهضة الحضارية، من منشورات مركز الشهود الحضاري للدراسات الشرعية والمستقبلية، توزيع دار إقدام للطباعة والنشر، اسطنبول، تركيا، 2021.
21 سلام عبد الكريم مهدي سميسم: التوازن الاقتصادي في النظام الاقتصادي الوضعي و النظام الاقتصاد الإسلامي، دار مجدلاوي، عمان، 2011.

**ثانياً: المقالات:**

1 احمد فؤاد باشا: نسق إسلامي لمنهج البحث العلمي، ندوة قضايا المنهجية في الفكر الإسلامي، قسنطينة، الجزائر،1979.
2 أبو البصل عبد الناصر: منهج الفتوى في أحكام المعاملات المعاصر، دراسة شرعية نقدية، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 18، إربد – الأردن، جامعة اليرموك، 2002.
3 الثمالي عبد الله بن مصلح: الاقتصاد الاسلامي بين النقل والعقل، مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، الرياض، السنة السادسة، العدد 24، 1415.هـ ، 1994م
4 العوضي رفعت: مصادر الاقتصاد الاسلامي، أنواعها وارتباطاتها وطبيعتها، ندوة المنهجية في الاقتصاد الاسلامي، جامعة عين شمس، مركز الدراسات المعرفية، 2001.
5 حطاب كمال: منهجية البحث في الاقتصاد الاسلامي وعلاقته بالنصوص الشرعية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الاسلامي، مجلد16، عدد2، جدة، مركز النشر العلمين، جامعة الملك عبد العزيز، 2003.
6 الدسوقي محمد: نحو منهج جديد لدراسة علم أصول الفقه، مجلة إسلامية المعرفة، المجلد1، العدد3، 1995، فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، المعهد العالمي للفكر الاسلامي.
7 دنيا شوقي: بناء النظريات في الاقتصاد الاسلامي، مجلة المسلم المعاصر، جمعية المسلم المعاصر، عدد3، 2003، القاهرة.
8 الزرقا محمد أنس: تحقيق إسلامية علم الاقتصاد، المفهوم والمنهج، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الاسلامي، المجلد2، العدد1، جدة، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، 1990.

9 صالح سعد الدين السيد: تأهيل العلوم الإنسانية تأهيلاً إسلامياً، مجلة الأحمدية، العدد 10، دبي، دار البحوث للدراسات الاسلامية، 1423هـ، 2002م.

10 صديقي محمد نجاة الله: مدخل إسلامي إلى علم الاقتصاد، مجلة المسلم المعاصر، عدد 38، القاهرة، جمعية المسلم المعاصر، 1984.

11 الفارس جاسم: أسس البحث العلمي الاسلامي، مجلة الأحمدية، العدد 10، دبي، دار البحوث للدراسات الاسلامية، 1423هـ، 2002م.

12 الفنجري محمد شوقي: مفهوم ومنهج الاقتصاد الاسلامي، مؤتمر الاقتصاد الاسلامي الأول، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، مركز أبحاث الاقتصاد الاسلامي، 1975.

13 نااينهاوس فولكر: آراء جديدة في علم الاقتصاد المعياري، النهوج الغربية والمنظور الاسلامية، مجلة المسلم المعاصر، العدد69-70، القاهرة، جمعية المسلم المعاصر،1993.

14 يسري عبد الرحمن: تقويم مسيرة الاقتصاد الاسلامي، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الاسلامي، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، 2003.

**الهوامش:**

[1] – يرى بعض الباحثين أمثال منذر قحف ان مادة البحث يجب ان تكون في المجتمع الذي يتبنى العقيدة الاسلامية ويلتزم بمختلف التعاليم التي تمليها عليه لتشكل مضمون الاقتصاد الاسلامي، بينما يرى اخرون انه يمكن ان تكون في مجتمع تتنوع فيه الأيديولوجيات والمعتقدات.
انظر: قحف، منذر، الاقتصاد الاسلامي، دراسة تحليلية للفعالية الاقتصادية في مجتمع يتبنى النظام الاقتصادي الاسلامي، دار القلم، الكويت،1977.

[2] – انظر ما جاء في خطبة حجة الوداع

[3] – أمثال: عيسى عيده، محمد أبو السعود، شوقي إسماعيل شحاتة، غريب الجمال، أحمد النجار.

[4] – أمثال مصطفى السباعي المودودي، محمد أبو زهرة، علي الخفيف، باقر الصدر و عبد القادر عودة وغيرهم.

[5] – اهتمت الجامعات بداية بتدريس مادة الاقتصاد الاسلامي " قانون إعادة تنظيم الأزهر سنة 1961، ثم كانت جامعة الملك عبدالعزيز بكلية الاقتصاد بجدة، ثم كلية الشريعة بمكة المكرمة بموجب نظام تأسيسها الصادر سنة 1384هـ – 1964، ثم صدرت توصية مؤتمر علماء المسلمين السابع المنعقد بالقاهرة في سبتمبر سنة 1972 بضرورة تدريس مادة الاقتصاد الإسلامي بمختلف معاهد وجامعات العالم الإسلامي وتلاها المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي الذي انعقد بمكة المكرمة في فبراير 1976م. لتكون مادة الاقتصاد الإسلامي من المواد المقررة في اغلب المعاهد والجامعات المنتشرة في العالم الإسلامي"

[6] – مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامي بجامة الازهر، مركز الاقتصاد الاسلامي بجامع السودان العالمية، مركز ابحاث الاقتصاد الاسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية.

[7] – محمد ابن حسن الزهراني " تصور تأصيل تصور تأصيل الاقتصاد الإسلامي لعلم الاقتصاد وأثره في المسيرة العلمية: دراسة تطبيقية على تجربة شعبة الدراسات العليا في كلية الشريعة بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، 2008.

[8] – كمال حطاب " منهجية البحث في الاقتصاد الإسلامي وعلاقاته بالنصوص الشرعية " مجلة جامعة الملك عبد العزيز، عدد 16، 2005.

[9] – محمد بن حسن الزهراني، مرجع سابق

[10] – حمزة الجمبعي: عوامل الإنتاج في الاقتصاد الاسلامي، توزيع دار الأنصار،

[11] – علي مهرة: الادخار ودوره في التنمية، دار الحرف العربي للطباعة و النشر، 1996.

[12] – محمود عوف الكفراوي: تكاليف الإنتاج والتسعير في الإسلام، مركز الإسكندرية للكتاب، 1999م.

[13] – محمد عبد المنعم عفر: النظرية الاقتصادية بين الاسلام والفكر الاقتصادي المعاصر، المجلد3، التوظف وعلاج التقلبات الاقتصادية، بنك فيصل الإسلامي بقبرص، ط1، 1988م

[14] – صالح حميد العلي: توزيع الدخل في الاقتصاد الاسلامي والنظم الاقتصادية المعاصرة، بيروت، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، 2001م.

[15] – أوعيل نعيمة: الاستثمار من الاقتصاد الوضعي الى الاقتصاد الاسلامي، مكتبة الوفاء القانونية الأسكندرية، 2016.

[16] – مصطفى السباعي: اشتراكية الإسلام،

[17] – سعبد أبو الفتوح محمد البسيوني: الحرية الاقتصادية في الاسلام واثارها في التنمية، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، 1988م.

[18] – محمد فتحي سقر: تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في إطار الاقتصاد الإسلامي، مركز الاقتصاد الإسلامي، جدة، 1988.

[19] – محمود عوف الكفراوي: سياسة الإنفاق العام في الإسلام، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،1989.

[20] – محمد بن ناصر بن علي الحجري: دور الدولة في ترشيد جهاز السوق، جامعة القاهرة، 1991.

[21] – مجذوب أحمد: السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي، دراسة مقابلة مع الاقتصاد الرأسمالي، هيئة الاعمال الفكرية، 2003.

[22] – عبد المنعم عفر: التوظف وعلاج الاختلالات الاقتصادية، ، 1990.

[23] – منال محمد متولي: الاستهلاك الكلي من منظور إسلامي، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1990.

[24] – شوقي احمد دنيا: الاسلام والتنمية الاقتصادية، ملتزم للطباعة والنشر، دار الفكر العربي، 1979.

[25] – محمد عمر شابرا: الرؤية الاسلامية للتنمية في ضوء مقاصد الشريعة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2011.

[26] – عبد الجبار السبهاني: مدخل إسلامي الى النظرية الاقتصادية الكلية، مكتبة دار العلوم الهندسية، إربد، 1437هـ، 2016م.

[27] – غازي عناية: وظائف السياسية الاقتصادية العامة في الاقتصاد الإسلامي، دار المنهج، عمان، 2008.

[28] – أحمد محمود أحمد أبو طه: الزكاة وأثرها الاقتصادي والاجتماعي في معالجة التضخم النقدي واعادة توزيع الدخل، مكتبة دراسة تأصيلية من منظور الاقتصاد الإسلامى، الإسكندرية، 2014.

[29] – ضياء مجيد الموسوي: التحليل الاقتصادي الإسلامي، تحديد مستوى العمالة والدخل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990.

[30] – مختار محمد متولي: التوازن العام والسياسات والاقتصادية الكلية في الاقتصاد الإسلامي، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، المجلد1، العدد1، 1973.

[31] – نزار عبد الباري مشعل: آليات التوازن الكلي في الاقتصاد الإسلامي، رسالة دكتوراه، 2011.

[32] – فوزي محيريق: دور الزكاة في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي الكلي: دراسة مقارنة بين صندوق الزكاة الجزائري وصندوق الزكاة الماليزي، أطروحة دكتوراه، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، 2017.

[33] – محمد بن حسن الزهراني: مرجع سابق.

[34] – محمد بن حسن الزهراني: مرجع سابق.

[35] – الطيب برغوث: نحو رؤية سننية اشمل لمفهوم الاصالة والتأصيل، دار النعمان للطباعة والنشر، 2017.

[36] – الطيب برغوث: التكاملية المعرفية والحاجة الى منظور سنني كوني متوازن، دار النعمان للطباعة والنشر، 2017.

[37] – انظر نشأة المدارس الطبيعية، الفيوقراطية و الكلاسيكية.

[38] – انظر كتاب:" إنسانية الإنسان" لـ رالف بارتون بري، ترجمة سلمى الخضراء الجيوسي، منشورات مكتبة المعارف في بيروت. وكتاب : الانسان ذلك المجهول" لـ الكسيس كاريل، ترجمة عادل شفيق ، الدار القومية للطباعة و النشر، القاهرة 1964.

[39] – الطيب برغوث: مدخل سنني الى خريطة المقاصد الكلية في القرآن الكريم، دار النعمان للطباعة والنشر، 2017.

[40] – يؤمن مؤسسو علم الاقتصاد الإيديولوجي ان مختلف مجالات المعرفة انتظمت على تصور العداوة بين الانسان والطبيعة البيئية التي يعيش فيها وهو يقيم علاقة صراع دائم للتغلب عليها مخافة ان تقهره.

[41] – الطيب برغوث: سؤال النهضة و الحاجة الى منظور السننية الشاملة، دار جامعة حمد بن خليفة للنشر، 2021.

[42] – لكل من حلف الناتو و وارسو اهداف معلنة كالتعاون الاقتصادي والتبادل الثقافي، لكن من الاهداف غير المعلنة: السيطرة على مناطق الطاقة وتوسيع مناطق النفوذ، ومنع زحف الحلف المضاد.

[43] – الطيب برغوث: سؤال النهضة و الحاجة الى منظور السننية الشاملة، سبق ذكره

[44] – الطيب برغوث: الاطروحة السننية الخلدونية ونظرية المدافعة و التجديد، دار النعمان للطباعة والنشر، 2017.

[45] – الطيب برغوث: سؤال النهضة و الحاجة الى منظور السننية الشاملة، سبق ذكره

[46] – الطيب برغوث: السننية الشاملة روح الحياة ونظام الوجود ومرتكز النهضة الحضارية، من منشورات مركز الشهود الحضاري للدراسات الشرعية والمستقبلية. توزيع "دار إقدام للطباعة والنشر" اسطنبول –تركيا–. الطبعة الأولى، 2021.